الأمان العمراني غاية التخطيط البيئي**

د. حمدي هاشم*

* خبير دراسات البيئة وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للتخطيط العمراني
drhhashem@gmail.com

** ندوة "التخطيط لتحقيق الأمان العمراني"جمعية المهندسين المصرية والجمعية المصرية العمراني بالاشتراك مع اتحاد خبراء البيئة العرب الأربعاء ٢٧ أبريل ٢٠١٦ – قاعة محاضرات جمعية المهندسين المصرية

أن "الأمان العمراني" هو غاية التخطيط البيئي بين الحاضر والمستقبل وكذلك إعادة التنظيم المكاني للعمران القائم بأسس ومعايير بيئية تؤكد صحة وسلامة الإنسان والبيئة، ويحض على تفادي الكوارث في المباني بالصيانة الدورية الإلزامية والحفاظ على الثروة العقارية.

لازمتني تساؤلات محيرة وتشكيك في الثوابت العملية حول قضية العمران في مصر، وسرعان ما أميط اللثام عن السر واستقرت النتيجة الصافية في أن معوقات تحقيق "الأمان العمراني" تدور حول نوعية السياسيات الحكومية لإدارة وتعظيم الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة لإحداث التنمية الشاملة في البلاد وغرس التوازن بين العدالة المكانية في العمران والعدالة الاجتماعية بين السكان، وتأصيل قاعدة توزيع الثروة بين مناطق الحيز المكاني للدولة بعدالة تمحو الطغيان.

ونظرت من أعلى ربوة الزمن مع شركاء الموقف من المهتمين بالشأن العمراني في تقييم عن وضع وطبيعة النمو الحضري في مصر، فاستخلصت بعض الأسباب والقضايا الهامة المؤثرة في صورة العمران الحالي، والتي تقف في نفس الوقت أمام ضرورة مكافحة الفقر وإعادة توزيع الثروة، علاوة على تكلفة تأكيد موقفنا من تنفيذ الاتفاقيات الدولية لإبطاء معدلات التدهور والتلوث البيئي، بحلول عمرانية مصرية وهى:

– التزايدالسكاني وانتشار ظاهرة التحضر وارتفاع نسبة الحضرية في مقابل انحسار وتقلص دور الريف مع الاستخدام الجائر لعناصر البيئة الطبيعية (ماء، هواء، تربة، ثروات معدنية، مراعى..الخ) وأثر ذلك في اختلال التوازن البيئي على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.

– التحول من التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ذلك المجتمع شديد الصلة بسياسات الاقتصاد الليبرالي المحدث التي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يتألف من تكتلات اقتصادية منفتحة على نفسها داخلياً ومتعاونة بعضها مع بعض خارجياً، التي ليس من بين أهدافها مراعاة الاختلاف والخلل الاقتصادي بين الدولولا سيما الدول التي تعانى من الفقر.

– اختلال العلاقة بين دول الشمال والجنوب من واقع اختلاف الرؤية تجاه التنمية والبيئة، مع تنامي دور المجتمع المدني وظهور جماعات الضغط السياسي بالدول المتقدمة، وأثر ذلك في إعادة توطين ما يعرف بالصناعات القذرة (شديدة الضرر بالبيئة)، التي قد تعدت حدودها الجغرافية بتلك الدول الغنية لتستقر داخل حزام الدول الفقيرة، الباحثة عن بقايا الفوائض المالية، بغض النظر عن تلك الآثار البيئية والاقتصادية للتلوث، ولا سيما ذلك الفقد الاقتصادي نتيجة انتشار الأمراض المرتبطة بالتلوث الصناعي وتدهور الصحة العامة للسكان.

– غياب التخطيط الإقليمي والعمراني المرتبط بالمنظور القومي في مقابل ظاهرة العشوائيات وفوضى تخطيط العمران في مصر، حيثعجزتعلاقة الجوار بين المدينة والقرية، فيتحقيق تبادل المنفعة في ظل اقتصاد يحترم تلك العلاقة العضوية التبادلية، فنمت وتنمو معظم المدن بمصر على حساب ندرةالأرض الزراعية.

– كهربة الريف وتغير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، حيث هجرت الأرض الزراعية فأصبحت فريسة لعمليات التبوير، تمهيداً لدخولها دائرة تقسيم الأراضي بغرض بناءالمساكن، ولا سيما بمناطق الفصل بين المدينة والريف، أي في مناطق

الأطراف حول المدن.

– تعثر قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بين التشريعوالتطبيق، بالإضافة إلى ما يشوبه من قصور في الدقة والصياغة واختيار التقنية القانونية وسلامة الأساس العلميفي بعض مواضعه. ولما كانت مشكلة البيئة ذات طابع أخلاقي ينبع من العقيدة والوعي والإدراك والإحساس بالمسئولية تجاه البيئة ومحيطها الحيوي، وأن إصدار القانون لم يدرك استكمال وتدقيق المعنى وتقدير العقاب والثواب، فيكون بذلك قد خرج عن دائرة تفعيل النسق القيمى للأخلاقيات العامة، باتجاه المحافظة على البيئة من التلوث وصيانتها من أجل الأجيال القادمة.

– تفشى الأمية البيئية وغياب السياسة الحكومية وتزايد الضغط السكاني على البيئة المحيطة، وتعثرالتنمية البشرية أمام متطلبات التغلب على مشكلات التعليم والفقر والتفاوت الاجتماعي والدعوة لإصلاح التعليم وربطه بالهوية الثقافية والتنوع في ظل تبنى منظومة التعليم من أجل التنمية المستديمة.

– أهم القضايا في إطار تقهقر دور الدولة، أن التغيير والإصلاح المنشود في التعليم والبيئة والمجتمع لن يثمر عن نتائج إيجابية إلا في ظل وجود إرادة سياسية واعية ومشاركة فعلية وطنية من جماعات المجتمع المدني ذات المسئولية في تقرير حق الإنسان في بيئة سليمة.

ونخلص من ذلك إلى ضرورة الأخذ بتطبيق "منظومة التخطيط العمراني الرشيد" بما تشمله من كافة التخصصات العلمية لتحقيق التوافق بين العناصر الطبيعية والبيئية وتوفير التناغم في العمران، والتي تعمل على تعظيم الاستفادة من معطيات المكان: الأرض، مواد البناء، الأشجار والنباتات، المناخ والبيئة، وغيرها بما يخدم كافةاحتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية. وذلك مع الأخذ في الاعتبار حماية منظومة البيئة الطبيعية من التدهور والتلوث باعتماد الأسس والمعايير البيئية في الأعمال العمرانية.

وترتكز هذه المنظومة العمرانية المتجانسةعلى ما يلي:

– مراعاة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي في دراسة الموارد الطبيعية والبشرية لتحديد الإمكانيات المتاحة والكامنة لكل إقليم تنمويبمايحقق التوازن بين البيئة والعمران.

– معالجة التشريعات والقوانين لتنظم حركة النمو العمراني بما يتناسب مع البيئة المحيطة وإيجاد معايير وأسس فنية موحدة للتخطيط والتصميم البيئي في مصر.

– العمل على إيجاد محفزات لزيادة الاتجاه إلى العمران الأخضر لدعم وتعزيز هذا التجانس مع متطلبات البيئة وتحقق الأمان والراحة المعيشية للإنسان.

– توافق أساليب البناء والتشييد مع معطيات البيئة المحيطة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العمرانية.

وحتى تكتمل الغاية في "الأمان العمراني" لمصر، يجب التفكير مع تكرار الكوارث والانهيارات في إنشاء جهاز قومي لصيانة المباني، على شاكلة ما يوجد ببعض الدول العربية وكثير من الدول الأجنبية، للحفاظ على الثروة العقارية برسم السياسات وتوفير السلامة والأمان وعمل استراتيجية صيانة العقارات، واطلاق شهادة ميلاد للمبنى مقترنة بشهادة صيانته خلال سنوات عمره الافتراضي، وتبادل الخبرات والتدريب مع الدول المتقدمة فيها، والتمويل والتأمين، وتنمية ثقافة الصيانة بين السكان، وغير ذلك من الاشتراطات التشريعية والهندسية والإدارية والاقتصادية والتعليمية والتثقيفية في مجال صيانة المباني السكنية.

كذلك عمل كود هندسي للصيانة ضمن كود البناء، والالتزام بالمواصفات العامة للتنفيذ، وانشاء مركز معلومات ومحاكم خاصة بالمخالفات العقارية لسرعة الفصل الفوري في القضايا والطعون والاستئناف، وتفعيل دور المحليات التي تعد رمانة الميزان في هذا المشروع القومي.